الأمم المتحدة

S/PRST/2008/29

مجلس الأمن

Distr.: General
19 August 2008
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٩٥٩ المعقودة في ١٩ آب/أغسطس فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في تيمور - ليشتي''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

''يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (S/2008/501)، كما يرحب بالإحاطة التي قدمها السيد أتول كاري، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

''ويشيد مجلس الأمن بالقيادة السياسية ومؤسسات الدولة في تيمور - ليشتي، على النحو السريع والحاسم والمتسم بالمسؤولية وبمراعاة الإجراءات الدستورية في البلد، الذي استجابت به للأحداث المشينة التي وقعت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويسلم مجلس الأمن بأن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية في تيمور - ليشتي لا تزال هشة برغم التقدم الذي أحرز بشكل عام في الحالة الأمنية في البلد، منذ أحداث أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

''ويرحب مجلس الأمن بالجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية في تيمور - ليشتي عبر آليات مختلفة، وبخاصة اجتماعات التنسيق الرفيعة المستوى التي اتسع نطاقها ومنتدى التنسيق الثلاثي الأطراف، علاوة على المساعي الحميدة المستمرة للممثل الخاص للأمين العام. ويرحب المجلس أيضا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في معالجة حالة الأشخاص المشردين داخليا.

''ويؤكد مجلس الأمن مجددا أهمية استعراض وإصلاح قطاع الأمن في تيمور - ليشتي، وبخاصة ضرورة الفصل بصورة واضحة بين أدوار ومسؤوليات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي في مجالي الأمن الداخلي والخارجي؛ وترسيخ الأطر القانونية وتعزيز قدرات آليات

الإشراف المدني والمساءلة. ويدرك مجلس الأمن الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والبعثة بهدف إعادة تأسيس قوات الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، ويرحب بتقرير بعثة الخبراء المعنية بأعمال الشرطة والموفدة إلى تيمور – ليشتي المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/329) وبالخطوات الضرورية المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ويشدد المجلس على أن بناء قوات شرطة وطنية مستقلة وغير منحازة على مستوى الاحتراف في تيمور – ليشتي عملية طويلة الأجل، وأن الملكية الوطنية عنصر أساسي في هذا الصدد، وأن لدى البعثة دور رئيسي في المساعدة على كفالة إعداد قوات الشرطة الوطنية وتمكينها من استئناف أداء مهامها في مجال اختصاصها.

”ويشير مجلس الأمن إلى ضرورة عدم انقطاع دعم المجتمع الدولي لتيمور – ليشتي كي تنمي مؤسساتها وتعززها وتواصل بناء قدرات القطاع العدلي.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا كذلك أهمية الجهود المستمرة بهدف تحقيق المساءلة والعدالة، ويشدد على أهمية تنفيذ حكومة تيمور – ليشتي للتوصيات الواردة في تقرير بعثة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦. ويرحب المجلس باقتناع قادة تيمور – ليشتي بضرورة إقامة العدل وتصميمهم على اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب. ويشدد المجلس على أهمية تعزيز حماية حقوق الإنسان. ويدرك مجلس الأمن ضرورة معالجة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية في تيمور – ليشتي. ويرحب المجلس في هذا الصدد بإعلان حكومة تيمور – ليشتي للأولويات الوطنية لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك السلامة العامة والأمن العام؛ والحماية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي؛ واستيفاء احتياجات الشباب؛ والعمالة وإدرار الدخل؛ وتحسين إنجاز الخدمات الاجتماعية؛ والمزيد من الشفافية وفعالية الحكم. ويرحب المجلس أيضا بالتوقيع على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ بين تيمور – ليشتي والأمم المتحدة، الشيء الذي من شأنه أن يمد البلد بأداة هامة في مسيرتها تجاه التنمية.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد تأييده الكامل لعمل البعثة ويعرب عن تقديره للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص بهدف كفالة التنفيذ الكامل لولاية البعثة. ويشجع المجلس البعثة على أن تتعاون، وفقا لولايتها، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الشركاء المعنيين، من أجل توفير الدعم لحكومة تيمور – ليشتي. ويشير المجلس إلى طلباته للأمين العام أن يعد، بالتشاور مع حكومة تيمور – ليشتي، استراتيجية متوسطة الأجل وذات نقاط مرجعية مناسبة لقياس التقدم المحرز وتتبعه، وأن يقدم المزيد من التقارير حسبما وعندما يرى ذلك مناسبا“.